



فكر اقتصادي

الازمة المالية العالمية: بين الإفلاس والتدمير الخلاق

د. مظهر محمد صالح *

تمهيد

اظهرت الازمة المالية الراهنة، التي شهدت فيها الأسواق العالمية مؤخرًا اضطرابات كبيرة، حيث تسبب الانخفاض الحاصل في القيمة السوقية في آب 2024 الى خسائر كبيرة، اذ تأثرت مؤشرات الأسهم العالمية بشدة بسبب المخاوف الاقتصادية في الولايات المتحدة والتغيرات السياسية في اليابان.

وتحديدًا، شهد مؤشر طوكيو للاوراق المالية نيكاي 225 أكبر خسارة له في يوم واحد منذ عام 1987، حيث انخفض بأكثر من 12%. كما انخفض مؤشر كوسبي في كوريا الجنوبية بنحو 9%. وفي الولايات المتحدة، انخفض مؤشرات داو جونز وستاندرد آند بورز 500 وناسداك جميعًا بين 2.6% و3%. وهناك عوامل اقتصادية جيوسراتيجية مشتركة اسهمت في هذا الانخفاض المفاجئ في الاسواق المالية العالمية، من بينها تحديدا ارتفاع أسعار الفائدة، مما اخذ يؤثر سلباً على الاستثمار وثقة المستهلكين، وتساعد الخشية من احتمال حدوث ركود اقتصادي عالمي، ذلك جراء التحديات الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم، نتيجة لعوامل أخرى عديدة متداخلة اضافة الى اسعار الفائدة المنوه عنها آنفاً، ومنها التضخم المتزايد، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي واضطراب الأسواق المالية، فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في العديد من البلدان.

ومن بين أبرز أسباب هذه الأزمة:

أ. ارتفاع الديون العامة لدى العديد من الحكومات والتي زادت من ديونها لدعم اقتصاداتها المتضررة بسبب اثار التضخم في اسعار الحبوب والطاقة الناجمة عن الحرب الروسية الاوكرانية وذلك منذ شباط 2020. اذ تعد كل من روسيا واوكرانيا من أكبر المصدرين للقمح والنفط والغاز في العالم. وان هذه الحرب قادت بلا شك إلى ارتفاع تكاليف النقل والشحن، مما زاد من الضغط على الاقتصادات العالمية.

ب. الآثار المستمرة من بقايا الازمة الصحية العالمية كوفيد 19 التي بلغت حدتها في العام 2020 وتسببت في انغلاق الاقتصاد العالمي، والتي تركت آثارها على تعطيل سلاسل التوريد العالمية، مما تسبب في نقص العديد من المنتجات وارتفاع أسعارها، وجعل الموازنات العامة لبلدان العالم تعاني من ضغوط مالية حادة وعجز هائل. اذ تجاوز الدين العام العالمي (ديون الحكومات) في نهاية العام 2023 قرابة 100 تريليون دولار، وان مؤشر الديون ينمو بوتيرة أسرع من نمو الاقتصاد العالمي. اذ ارتفع الدين العام العالمي في العام الماضي 2023 بنسبة 5.8% ليصل إلى 101 تريليون دولار، فيما نما الناتج المحلي الإجمالي العالمي بوتيرة أبطأ بنسبة 4.2% ليصل إلى 105.4 تريليون دولار. وبهذا فقد شكل الدين العام العالمي في السنة 2023 قرابة 95.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بعد أن كان عند مستوى 94.5% في العام الذي قبله 2022.



فكر اقتصادي

ج. كذلك تأتي التوقعات المستقبلية لترى بقاء الوضع الاقتصادي العالمي في حالة غير مستقرة في الأجل القريب، خاصة مع استمرار الحرب في أوكرانيا وحرب الإبادة في غزة والسياسات النقدية المشددة التي تعتمد عليها البنوك المركزية لمكافحة التضخم.

الازمة المالية الراهنة وحالات الإفلاس في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

أ. تركزت الازمة التي ضربت الاسواق المالية في الولايات المتحدة منذ مطلع آب 2024 اثاراً اقتصادية ضارة، حيث بلغ عدد حالات إفلاس الشركات الأمريكية بموجب الفصل 11 من قانون الإفلاس الأمريكي (الحماية من الدائنين) أعلى مستوياته على الإطلاق منذ العام 2011، بعد ان اظهرت الازمة المالية الحالية تجاوز معدلات الشركات المفلسة في الولايات المتحدة الأمريكية إزاء تلك التي حصلت في العام 2020.

وفي خلال العام الحالي 2024، ارتفعت حالات الإفلاس مقارنة بالسنوات السابقة بشكل لافت وبحلول شهر حزيران 2024، زاد إجمالي حالات الإفلاس بنسبة 16.2% مقارنة بالعام السابق، إذ تم تسجيل ما يقارب 486,6 ألف حالة طلب على وشك الإفلاس.

الا ان حالات الشركات المفلسة بشكل حاد على وجه الخصوص في شهر حزيران 2024 والتي تقدمت بشمولها بأحكام الفصل 11 من قانون الإفلاس زادت بنسبة 70% مقارنة بشهر حزيران 2023. وان طلبات الإفلاس قد عُدت من معدلات الإفلاس الكبيرة المذكورة انفاً مقارنة بالعام 2020 عندما كان إجمالي حالات الإفلاس أقل، بسبب التدخلات الحكومية وقتذاك وتدابير التحفيز خلال جائحة كوفيد-19. إذ شهد العام 2020 عدداً أقل من حالات الإفلاس حيث استفادت الشركات والأفراد من تدابير الإغاثة المختلفة أثناء الوباء، مع تقديم طلبات قانونية سنوية بالإفلاس الى المحاكم (bankruptcy filing)، وتسمى الإيداعات، وتحديدًا عندما تقدم شخصية طبيعية او معنوية (اي فرد أو شركة) طلباً رسمياً للإفلاس لحماية أنفسهم من الدائنين أو إعادة هيكلة مالية. وهنا لوحظ ان الإيداعات للحماية من الإفلاس، كانت في العام 2020 أقل بكثير من 500,000 إيداع. وبحلول ايلول 2023، بدأت حالات الإفلاس في التصاعد مرة أخرى، مما يدل على ارتفاعات بلغت نسبتها 13% عن العام السابق لها.

ب. وبهذا عد الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية، إجراء قانونياً للتعامل مع مشكلات الديون للأفراد والشركات على وجه التحديد، وهي قضية ذات اولوية بموجب واحدة من الفصول المنصوص في قانون الإفلاس (الفصل 11) من قانون المشار اليه آنفاً. بعبارة اخرى، فقد بات الفصل 11 من القانون هو المفصل المهم الذي يوفر مساحة من الاجراءات التي تسمح للشركات أو الأفراد الذين يواجهون صعوبات مالية بإعادة تنظيم أعمالهم أو أصولهم تحت إشراف المحكمة. ويبقى الهدف من هذا الفصل هو توفير فرصة للمدينين (الشركات عادة) للحفاظ على أعمالهم أو أصولهم واستئناف نشاطهم التجاري، بدلاً من التصفية كما هو الحال في الفصل 7 من قانون الإفلاس وهكذا يعمل الفصل 11 على مبدأ حماية مؤسسات السوق من الفشل والاختفاق ومواجهة الازمة المالية بكونها متغير خارجي: Exogenous وعلى وفق مبادئ من أهمها:



فكر اقتصادي

أولاً - حماية الشركات المفلسة من الدائنين، ذلك حالما تقدم الشركة المفلسة (طلب الإفلاس) ليتم بموجب الفصل المذكور من القانون فرض ما يسمى بالإقامة التلقائية Automatic Stay والتي تقضي بإيقاف جميع محاولات الدائنين لاسترداد ديونهم خلال هذه الفترة.

ثانياً - يُسمح للشركة بإعادة تنظيم ديونها أو تعديل التزاماتها المالية بناءً على خطة يوافق عليها الدائنون والمحكمة. وبهذا يمكن للشركة أن تعمل تحت إشراف المحكمة خلال عملية إعادة التنظيم، مما يساعدها على استعادة استقرارها المالي، شريطة أن تقدم الشركة خطة لإعادة التنظيم، توضح فيها كيف ستقوم بسداد الديون أو إعادة هيكلتها. وبهذا يجب أن تحظى الخطة بالموافقة عليها من جانب الدائنين والمحكمة معاً في إطار تطبيق الحماية القانونية المؤقتة للشركة التي اشهرت إفلاسها. وبخلاف ذلك يتم تطبيق الفصل 7، الذي يؤدي إلى التصفية الفورية لاصول الشركة، في حين ان الفصل 11 يمنح الشركات المفلسة فرصة للعودة إلى الانتعاش والربحية.

الازمة المالية والقوى الاقتصادية الاسيوية الكبرى

من المتوقع أن يظل الاقتصاد العالمي هشاً في المدى القريب، مع استمرار التحديات المتعلقة بالتضخم والحرب والأزمات المناخية. فالمشاهد المستقبلية تعتمد على تطورات هذه العوامل وقدرة الحكومات والبنوك المركزية على اتخاذ سياسات فعالة لمواجهة الأزمات المالية. ونوه بهذا الشأن الى توافر ثلاثة عوامل إيجابية مضادة للازمة المالية العالمية الراهنة:

العامل الاول: اذ يلحظ ان السياسة النقدية الامريكية تتجه لا محالة الى سياسة توسعية او تكيفية Quantitative Easing للتصدي الى حالة الركود الحاصل تتقدمها سياسة التيسير الكمي Accommodative Policy من خلال احتمال قيام البنك الاحتياطي الفدرالي بخفض الفائدة وتحفيز السيولة النقدية لمواجهة تحديات التدهور الاقتصادي الامريكي وتوفير الحماية اللازمة للمستثمرين الماليين، تحديدا ازاء انهيار الاسواق المالية بما في ذلك اسواق المستقبلات العاملة وغيرها.

العامل الثاني: يلحظ ان اهم اقتصاديين من اقتصاديات اسيا الكبرى ممن يسهما في النمو الاقتصادي العالمي، وهما الصين والهند، لم يتأثرا بالركود الاقتصادي الراهن في اسواق المال الغربية الا قليلاً، مما يعني ان فرص النمو الاقتصادي مازالت تُؤشر ايجاباً من خلال استدامة الطلب على موارد الطاقة والنفط والمواد الخام الاخرى. اذ يواصل النمو الاقتصادي الصيني اعتماده على استثمارات البنية التحتية والتصدير والاستهلاك الداخلي، فضلا عن التحول نحو الطاقة النظيفة والابتكار التكنولوجي، ما يعزز دورها المستقبلي في الاقتصاد العالمي. منوهين ان الصين هي بلاشك ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، وتساهم بحوالي 18-19% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما تعد الصين محركاً رئيسياً للنمو العالمي بفضل قوتها الصناعية الكبيرة، وتحولها المتزايد نحو التكنولوجيا والخدمات ولاسيما الرقمية منها. وعلى حسب تقديرات البنك الدولي، فان الصين قد ساهمت بما يزيد على 25% من النمو الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة.

اما الهند، فاحتلت المرتبة الخامسة في الاقتصاد العالمي، وتساهم بحوالي 7% من النمو العالمي. اذ تشهد شبه القارة الهندية نمواً اقتصادياً سريعاً، وتعد واحدة من أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً في



فكر اقتصادي

العالم، إذ يُتوقع أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها 6-7% سنويًا على مدى السنوات المقبلة.

وتعتمد الهند في نموها وتقدمها الراهن على محاور مهمة تأتي التكنولوجيا في مقدمتها، إضافة إلى تحسن البنى التحتية وتزايد دور الطبقة الوسطى، وجميعها أخذت تزيد من مساهمتها في الاقتصاد العالمي لذا امست الهند مركزًا مهمًا لتكنولوجيا المعلومات والصناعات الرقمية.

وبهذا فإن كلاً من الصين والهند وأمسيا يسهمان بشكل كبير في تحفيز الاقتصاد العالمي، خاصة في مجالات التكنولوجيا والتصنيع والابتكار دون توقف، ومن المتوقع أن يبقى الاقتصادان مستمران في تأدية هذا الدور الأساسي على مدى العقود القادمة.

التدمير الخلاق في العصر الرقمي الراهن

أحد المفاهيم المحورية في التحليل النظري التي جاء بها جوزيف شومبيت (1883-1959) عُد التدمير الخلاق (Creative Destruction) أهمها. حيث اشتهر شومبيتر، وهو الاقتصادي النمساوي الذي يعد من أبرز مفكري الاقتصاد في القرن العشرين بمفهومه الرائد حول "التدمير الخلاق"، والذي أشار إليه في كتابه الموسوم "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" (Capitalism, Socialism, and Democracy) والذي نُشر لأول مرة في عام 1942. إذ يرى شومبيتر في (التدمير الخلاق) مفهوماً يُوشر العملية التي تقوم الابتكارات الجديدة من خلالها بتدمير الهياكل الاقتصادية القديمة واستبدالها بهياكل جديدة. كما يرى ان الاقتصاد الرأسمالي لا ينمو بشكل مستقر ومستمر، بل ينمو عبر موجات من التغير والتحول، حيث تؤدي الابتكارات التكنولوجية أو العملية أو التنظيمية إلى تحويل نمط الصناعات بأكملها.

وهنا يركز التدمير الخلاق على ثلاثة ركائز يأتي في مقدمتها "الابداع" الذي يتولى إعادة تشكيل الأسواق من خلال منتجات أو تقنيات أو نماذج أعمال جديدة، ثم تأتي "الابتكارات الجديدة" كركيزة ثانية إلى زوال الهياكل القديمة، وتفقد في الوقت نفسه إلى انهيار الشركات أو الصناعات التي كانت تسيطر على السوق مسبقاً، وتحفز لظهور شركات جديدة أكثر كفاءة، وأخيراً، ما يسمى بـ "الديناميكية الاقتصادية" التي تطبع آليات النظام الرأسمالي، مبرهنًا ان الرأسمالية هي ليست نظاماً ثابتاً، بل نظاماً ديناميكياً يتطور بشكل مستمر من خلال العمليات المتكررة التي تقوم على مبدئي "التدمير" و"الخلق"، حيث يتقدمها اليوم العصر الرقمي.

وهكذا فإن نجاح الأسواق يعتمد على قدرة الشركات على الابتكار باستمرار ومواكبة التغيرات وهو ما حصل حقاً بين الثورة التكنولوجية الأولى (الثورة الصناعية) وانتقال العالم من الاقتصادات الزراعية إلى الاقتصادات الصناعية، وما هو حاصل اليوم في العصر الرقمي وكيف غير الإنترنت بالكامل صناعة الإعلام والنشر على سبيل المثال وأدى إلى انهيار بعض الشركات التقليدية وظهور شركات جديدة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية.

ختاماً

سيبقى التدمير الخلاق القوة الدافعة الرئيسة وراء النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ذلك على الرغم من أنه يمكن أن يؤدي إلى خسارة وظائف واشهار الإفلاس واغلاق شركات على المدى

فكر اقتصادي

القصير، إلا أن الابتكارات الجديدة تساهم من فورها في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وزيادة الرفاهية بمرور الوقت.

كما سيمثل التدمير الرقمي الخلاق Creative Digital Destruction في العصر التكنولوجي الراهن اصرة الانتقال من "عصر المعرفة" الى "عصر المعلوماتية" بكونه من اهم العوامل الديناميكية التي ستسهم في استدامة النمو في الاقتصاد العالمي وارتفاع مستويات التعافي وابعاد شبح الركود او الكساد، ذلك بتعزيز الإنتاجية وتحفيز التحول الاقتصادي في قطاعات جديدة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية وغيرها و بشكل متسارع و بدون توقف.

(* باحث اقتصادي أكاديمي ومستشار مالي لرئيس مجلس الوزراء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين، يسمح باعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر.

[شبكة الاقتصاديين العراقيين](#)
Iraqi Economists Network

2024 / 8 / 15